ورقة سياسية |
يوليو 2023

مأزق السلام في اليمن:

الادعاء الحوثي بـ«الاصطفاء الإلهي» في الحكم

| فريدة أحمد

مركز سوث24 للأخبار والدراسات
SOUTH 24

مأزق السلام في اليمن:

الادعاء الحوثي بـ «الاصطفاء الإلهي» في الحكم

"أصبحت حكاية الولاية الحفرة العميقة أمام السلام" طه الجند – أديب وشاعر يمني

فريدة أحمد

الصورة في الغلاف: فعالية لأنصار الحوثيين في "يوم الولاية"، بمنطقة رداع في البيضاء، أغسطس 2018 - صحيفة الثورة التابعة للجماعة

جميع الحقوق محفوظة لـ

مركز سوث24 للأخبار والدراسات

المحتويات

م	العنوان	رقم الصفحة
1	مقدمة	3
2	خلفية عن نشأة الحوثية	4
3	أوجه للعنصرية والانتهاكات	7
4	ممارسة القمع على الأقليات	10
5	هل تذهب الحكومة لسلام منقوص المواطنة؟	13
6	من أجل تحقيق السلام	15
7	التوصيات	16

مقدمة

منذ إعلان الهدنة بين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين في الثاني من إبريل 2022، وبالتزامن مع مشاورات الرياض التي رعتها دول مجلس التعاون الخليجي لإعلان نقل السلطة في اليمن، تحوّلت الأجواء السياسية إلى بيئة أكثر ملائمة من ذي قبل لخلق انفراجة في جهود عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة وتبذلها الأطراف الإقليمية، خصوصا، سلطنة عُمان، التي لعبت دور الوسيط الممهد للمحادثات الثنائية المباشرة بين السعودية والحوثيين. في حين رعى المبعوث الأممي إلى اليمن اتفاق تبادل مئات الأسرى في سويسرا[1]، نتج عنه لأول مرة إطلاق سراح قيادات بارزة من كلا الطرفين، بينهم وزير الدفاع السابق، محمود الصبيحي.

ورغم كل ذلك، أُتهم الحوثيون بخرق الهدنة أكثر من مرة، من خلال الهجمات المتكررة والتحشيد العسكري نحو مواقع القوات الموالية للحكومة في مأرب وبعض خطوط التماس الأخرى كـ تعز والساحل الغربي والضالع وشبوة، وبعد انتهاء الهدنة في أكتوبر 2022، استمرت كهدنة أمر واقع، خصوصاً، الهجمات العابرة للحدود ضد المملكة العربية السعودية، لكنّ الحوثيون واصلوا خروقاتهم محلياً، إذ تبنت الجماعة قصف الموانئ الجنوبية في حضرموت وشبوة، كما تقدّمت في محاور برية قتالية أخرى. في مقابل ذلك، ظلّت الحكومة المعترف بها دولياً تقدّم التنازلات للجماعة، نتيجة الاشتراطات الحوثية التعجيزية في بعض الأحيان وضغوط المملكة العربية السعودية في أحيان أخرى. على الجانب الآخر، يتهم الحوثيون خصومهم بعدم جديتهم في تحقيق السلام.

وسط تلك الأصداء، ومنذ بدء انقلاب الجماعة الحوثية على الدولة في 2014، يحاول الحوثيون إحياء إرث من العنصرية الطبقية التي تجاوزها اليمنيون منذ عقود، وبالذات منذ ثورة 26 سبتمبر في شمال اليمن عام 1962، التي قامت ضد حكم الإمامة. كما تحاول الجماعة جاهدة، على تمكين إمكاناتها الفكرية والأيدولوجية عبر الضخ في إثبات مسألة الولاية كحق إلهي لها على أساس عرقي، وما يترتب على ذلك من ولاية سياسية وعسكرية واجتماعية واقتصادية وغيرها.

تحاول الورقة تسليط الضوء على إمكانية الوصول إلى سلام مستدام وصموده أمام تمسك الحوثيين بمسألة أحقية الحكم بناءً على "الحق الإلهي"، وتعزيز فكرة "العنصرية" على أساس عرقي بعيداً عن المواطنة المتساوية في الحقوق السياسية، وبالذات إذا ما دخلت الحكومة المعترف بها دولياً مع الجماعة الدينية في تسوية سياسية شاملة. وعمّا إذا كانت الحكومة ستضع اشتراطات تتعلق بجزئية المواطنة المتساوية، وبالذات أن سلطة الجماعة الحوثية تتكئ على فكرة التمايز العرقي والاصطفاء الإلهي في الحكم، وتقوّي نفوذها بها.

لا يمكن القول إنّ الورقة تجمع كامل تفاصيل "الممارسات العنصرية" التي تقوم بها الجماعة الحوثية تحت مسمى "الاصطفاء الإلهي" أو العرقي، لكنها تقدّم ما هو متاح من معلومات، جمعها مركز سوث24 للأخبار والدراسات، سواء عبر مقابلات خاصة

[1] الحوثيون والحكومة: التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى - SWI swissinfo.ch

أو متابعة إعلامية أو تقارير حقوقية. وهو الأمر الذي يوضّح مدى غياب مفهوم المواطنة المتساوية من أجندة جهود السلام، والذي يبدو قياساً أنّ الجماعة لا تقبل النقاش حوله.

خلفية عن نشأة الحوثية

احتفالية لجماعة الحوثين في الكلية الحربية بصنعاء فيما يسمى "يوم الولاية"، 6 يوليو 2023، رفع المشاركون لافتات كُتب عليها "الإمام علي" في إشارة للإمام علي ابن أبي طالب، رابع الخلفاء الراشدين. (إعلام الجماعة)

استطاعت الحركة الحوثية أن تتحوّل من جماعة مسلّحة تواجه القوات الحكومية في صعده عام 2004، إلى "ميليشيا" مسلّحة تحاول إدارة الدولة. إذ تمكّنت الجماعة من الانقلاب على الدولة وأخضعت معظم محافظات شمال اليمن ذات الكثافة السكانية تحت سيطرتها منذ سبتمبر/أيلول 2014. لم تكن الحركة معروفة سياسياً؛ إلا بعد أن استحدثت لنفسها مكوّناً سياسياً تحت اسم "أنصار الله" في مؤتمر الحوار الوطني 2013، ودخلت الأخير تحت هذا الغطاء. غير أن ما جعلها تعزّز من سلطتها بالقوة العسكرية إلى جانب السياسية، هو اتكاءها على مفاهيم دينية عقائدية مرتبطة بالإثنى عشرية الشائعة في إيران وتحميلها على المذهب الزيدي في اليمن، الذي يعد امتداداً للإسلام الشيعي الأقرب للإسلام السُني، وتعتقد أن لديها الأحقية في

الحكم بناءً على فكرة "الحق الإلهي"، التي تعني بكل بساطة "أن الله قد اصطفى عرقاً من الأعراق أو سلالة من السلالات لمهام لا تستطيع سلالة غيرها القيام بها"، ذلك حسب النظرة الحوثية.[2]

وبالعودة قليلاً للوراء، فقد قامت دولة الإمامة في شمال اليمن خلال حقبتين زمنيتين مختلفتين، إذ ظهرت الدولة الأولى في عهد الإمام "القاسم بن محمد"، واستمرت منذ العام 1598 وحتى مجيء العثمانيين للمرة الثالثة إلى اليمن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أما دولة الإمامة الثانية، فقد ظهرت مع حكم الإمام "يحيى بن حميد الدين المتوكل" وهو من نسل الأسرة القاسمية، واستمرت 44 عاماً حتى قيام الثورة اليمنية عام 1962[3]. وراهناً، تحاول جماعة الحوثي إحياء الدولة الثالثة للإمامة، غير أنّها تحاول صبغها بالنظام الجمهوري مع إبرازها لدور الأسر الهاشمية على حساب بقية مكونات المجتمع اليمني، بهدف تمكينهم من السيطرة على المؤسسات، الأمر الذي يجعلهم الفاعل الوحيد فيها.

كبداية، فقد نشأ تنظيم "الشباب المؤمن" عام 1991، في بعض مناطق محافظة صعدة اليمنية، كمنتدى للأنشطة الثقافية، بعد أن انشق مؤسسه عن "حزب الحق" الذي تأسس عام 1990، أي بُعيد إعلان الوحدة اليمنية، وذلك بإيعاز من قائد الجماعة "بدر الدين الحوثي"، بهدف جمع علماء المذهب الزيدي في صعدة وغيرها من مناطق اليمن تحت لوائه.[4] تدريجياً، تنامى تنظيم "الشباب المؤمن" بعد أن تفرّغ قائده "بدر الدين الحوثي" وأبناؤه على تنظيمه واستقطاب عدد كبير من الشباب الذي ينتمي غالبيتهم للأسر "الهاشمية" وللمذهب الزيدي، والقبائل والوجاهات في صعدة. واستطاع تالياً، "حسين بدر الدين الحوثي"، الابن، من توسيع نشاط التنظيم خارج منطقة صعدة ليؤسس له مراكز مماثلة في عدة محافظات.

بنت الجماعة أفكارها بشكل أوسع لاحقاً على الملازم المستقاة من "حسين بدر الدين الحوثي"، وتم تفريغها من محاضرات مسجلة صوتياً لتصل إلى ما يقارب 60 ملزمة. ذلك قبل أن يُقتل الأخير في الحرب الأولى مع الجيش اليمني عام 2004، وانتقال القيادة لأخيه الأصغر "عبدالملك الحوثي" زعيم الجماعة الحالي.[5] مجمل الملازم قامت على قضية "آل البيت" وأفضليتهم ووجوب طاعتهم، وعلى الثقافة القرآنية وغيرها من القضايا التي تضمنت مفاهيم تتوافق مع النهج الإيراني في العقيدة والمذهب.

في 13 فبراير 2012، شكّلت ما تسمى بـ"الوثيقة الفكرية والثقافية للزيدية" التي أعلن عنها الحوثيون، جدلاً واسعاً، لما حملته من أبعاد عنصرية قائمة على التمييز وفقاً للعرق. إذ كان أبرز ما جاء في الوثيقة: "أن الإمام بعد الرسول محمد؛ هو ابن عمه وزوج ابنته ووصيه أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، ثم ولداه الحسن ثم الحسين ثم الأئمة من أولادهما".[6] وقد وضّح هذا النص مسألة الرفض لمبدأ الشورى والأحقية في اختيار الشعب لحاكمه، وكذلك اعتبار الولاية شأناً ربانياً وليس شأناً دنيوياً، وهي الذريعة التي أتاحت للحوثيين لاحقاً بسط سلطتهم على الدولة بقوة السلاح.

[2] الحوثية ونظرية «الاصطفاء الإلهي» Aawsat | article

[3] دراسة بحثية| حقيقة انتماء الهاشميين الى آل البيت في اليمن.. وحقيقة موطنهم - شبكة اخبار اليمن مباشر (yelive.org)

[4] الحركة الحوثية - النشأة والتوسع والعلاقة مع إيران :: المقالات :: الدفاع عن السنة(dd-sunnah.net)

[5] ملازم الحوثي... منهج طائفي لتفخيخ المجتمع اليمني وتغيير هويته وعقيدته | اندبندنت عربية(independentarabia.com)

[6] الحوار الوطني الشامل في اليمن: الوثيقة الفكرية والثقافية للزيدية(yemenndc.blogspot.com)

ورغم الخلافات التي ظهرت بين بعض علماء وسياسيو الزيدية في تفاصيل كثيرة مع الحوثيين وملازم "حسين الحوثي"، غير أنّهم – وبالذات من يحرصون على إنجاح المشروع الحوثي- رأوا أن استمرار الخلافات بين أجنحة الزيدية في صعدة من شأنه أن يضعف الحوثيين، ويعطي مبرراً لخصومهم في الاستمرار بتشويههم والتشكيك بهم، لا سيّما وأن معظم من في صعدة يؤمن بنفس الأفكار التي ظل عليها المذهب الزيدي ودولة الإمامة لما يقارب الألف عام، ويرفضون التشكيك بالقضايا الرئيسية التي قامت عليها النظرية السياسية "الهادوية"، وعلى رأسها "الاصطفاء الإلهي" لآل البيت ووجوب الإمامة وحصرها في البطنين*، واعتبار ذلك أصل من أصول الدين.[7] وهو ما أكدته الوثيقة الفكرية للزيدية بالمثل، عن "أن الله اصطفى أهل بيت رسوله فجعلهم هداة للأمة وورثة للكتاب من بعده إلى أن تقوم الساعة".[8]

وحول منشأ الفكرة الحوثية، يتحدث "عبدالستار الشميري"، كاتب ومحلل سياسي[9]، بأن "الفكرة الحوثية هي فكرة "جارودية"، والجارودية جزء من الفكر الزيدي لكنّها فكرة متطرّفة، وقد كانت إحدى الإشكاليات الفقهية الفكرية لدى الطائفة الزيدية، وخاضت صراعات مبكرة. لكنّها تحولت إلى مشروع سياسي في العصر الحديث؛ تحديداً في الثمانينات عندما زار "بدر الدين الحوثي" الأب، إيران، والتقى بمجموعة من مرجعيات قُم، وتفتّقت هناك ذهنية التقارب بين الفكرة الجارودية والخُمينية، والأخيرة جزء من الفكر الشيعي المتطرف." ويضيف الشميري، الشيعة ليسوا كلهم خُمينيين، كما أن معظم الشيعة لا يعتبرون أن الخمينية فكرة صائبة.

وعن ملامح المشروع الحوثي، يشرح "الشميري"، أنه بدأ مع "حسين الحوثي" الابن، وذلك مع كتابته الملازم ورفع شعار الصرخة، ثم تطوّر المشروع مع المدد الإيراني بكل أوجهه، مدد فكري ومالي وسياسي، ثمّ لاحقاً مدد عسكري. ورويداً رويداً تحوّلت الفكرة الحوثية إلى مشروع سياسي، أو ما عُرف بالزيدية السياسية، وإن كانت الزيدية مصطلح أوسع من الحوثية، لكن الأخيرة أصبحت بجميع ملامحها مزيج من الفكر الجارودي الزيدي المتطرّف، مع فكر خميني متطرّف يرى أن المرجعية الأم هي للولي الفقيه في إيران، وتم استنساخ الفكرة كولي فقيه في اليمن على هذا الأساس. ولاحقا، أصبح للفكرة أتباع كثر يلتفون حولها ويضحون من أجلها ويدافعون عنها بالدم، كما أن الفكرة الحوثية باتت تأخذ أكثر من منحى، فإلى جانب منحى العنصرية، والولاية في البطنين، هناك منحى "الاصطفاء والحق الإلهي"، فهناك ولي فقيه تُستمد أفكاره وحكمه ومرجعيته من الخالق عبر الإمام الغائب أو الضائع في السرداب، كما يسمى في مصطلحات الشيعة، وهذه الأفكار المتشابكة تزيد الفكرة الحوثية تعقيداً، وتجعل من تفكيكها ليس بالأمر السهل.

وعن قضية الولاية في البطنين، يفصّل "عادل الأحمدي"، وهو كاتب وباحث سياسي[10]، بأنها "هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها المذهب الزيدي، كما هو حال التشيع بشكل عام، ولكن الأمر بالنسبة للزيدية أكثر تشدداً في البعد السياسي الذي يستلزم حسب نظريتهم وجود إمام من سلالة معينة في كل زمان ويعتبر كل ما دونه سلطة غير شرعية، لأنها تخالف ما هو بالنسبة إليهم

[7] الهادوية والحوثية.. الإمامة في البطنينAbaad Studies & Research Center |

[8] مصدر سابق.

[9] لقاء أجرته الكاتبة مع "عبدالستار الشميري"، باحث ومحلل سياسي، بتاريخ 20 مايو 2023.

*الولاية في البطنين: أي جعل أحقية الولاية لأبناء وأحفاد (الحسن والحسين) أبناء الإمام علي ابن أبي طالب؛ من زوجته "فاطمة الزهراء" ابنة النبي محمد.

[10] لقاء أجرته الكاتبة مع "عادل الأحمدي"، باحث ومحلل سياسي، بتاريخ 20 مايو 2023.

جوهر الفكرة". مضيفاً، بأنّ "كل جماعة تنطلق من الفكرة الزيدية السلالية هي في الأساس تقوم على هذا المعتقد، ولكن إظهار ذلك وإعلانه للناس يعتمد على موقعها السياسي والعسكري، فعندما تكون في لحظات ضعف لا ترفع هذه الدعوة، إلى حين تجد فرصة تتمكن فيها لتعلن، وهذا ما حدث بالضبط بالنسبة للحوثية".

بصورة عامة، ارتكزت الفكرة الحوثية على مبدأ أفضلية عرق من البشر على غيره؛ باحتكاره الإمامة وأحقية الحكم والسلطة. وبشكلٍ مساعد، ساهم الدعم الإيراني المخصص لتصدير الثورة إلى اليمن من بناء هذه المنظومة الفكرية الدينية الأقرب إليه. ووفقاً للتقسيمات بناءً على التفضيل العنصري الجغرافي للحوثية، باتت العائلات السلالية المنحدرة من محافظة صعدة هي التي تمسك بزمام مقاليد الحكم الحساسة، بينما تحل ثانياً الأسر الهاشمية القاطنة ببقية مناطق شمال اليمن، وأما العائلات التي تعيش في مناطق الجنوب تأتي في أدنى المناصب.[11]

إضافة لذلك، يمثّل شهر "ذي الحجة" من كل عام هجري، فرصة سانحة بالنسبة للحوثيين لإحياء ما يُسمى بـ "يوم الغدير أو يوم الولاية"[12]، وهو عيد يحتفل به الشيعة ويصادف اليوم الذي خطب فيه النبي "محمد" خطبة عيَّن فيها الإمام "علي بن أبي طالب"، مولًى للمسلمين من بعده، حيث يعتقد الشيعة بأن النبي قد أعلن عليًّا خليفة من بعده. وخلال الأيام التي تسبق الحدث، تقوم الجماعة الحوثية بجمع التبرعات من الموظفين والتجار والباعة المتجولين في الشوارع؛ رغم حرمانهم من الرواتب لأعوام، وإخضاعهم لدفع مبالغ مالية وصفها كثير من المواطنين بـ"غير القانونية"، تحت مسمى دعم إحياء الفعالية.[13] يستغل الحوثيون هذا الحدث لتأكيد أحقيتهم بالحكم.

أوجه للعنصرية والانتهاكات

كان أول هدف من أهداف ثورة 26 سبتمبر عام 1962، التي قامت ضد حكم المملكة المتوكلية في اليمن الشمالي، هو "التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات." وفعلاً، بعد قيام الجمهورية العربية اليمنية تم إزالة التمايز العرقي والطبقي آنذاك، بعد أن كان التصنيف بين المواطنين قائماً على منح منازل اجتماعية محددة وفقاً للنسب، فهناك المنزلة الأعلى تُنسب لـ "السيد"، وهناك الأدنى مثل: (المزاينة)، وهو مصطلح عنصري تمييزي، يطلقه بعض اليمنيين على شرائح من المواطنين يزاولون بعض المهن، منهم الحلاقون والجزارون والخدم، وكذا الأدنى منها وهم ذوو البشرة السوداء (الأخدام أو المهمّشون)، ومن يقومون بالأغاني في الأفراح (الدواشين) وغيرها.

بعد انقلاب الحوثيين في 21 سبتمبر 2014، وهو تاريخ بالمناسبة تعمّد الحوثيين اختياره لما له من دلالة رمزية وتاريخية؛ للتعبير عن اليوم الذي نصّب فيه "الإمام البدر بن أحمد حميد الدين" إماماً لليمن قبيل اندلاع ثورة سبتمبر بأيام[14]. عادت كثير من الأفكار الاجتماعية القائمة على التمايز العرقي في شمال اليمن، بظهور تبجيل فكرة "السيد" من جديد، وتمييز سلالة واحدة

[11] شجرة العنصرية الحوثية.. تحالف سلالي ضد اليمنيين(al-ain.com)

[12] وكالة سبأ التابعة للحوثيين (توتير)

[13] يوم «الولاية» أداة حوثية لمزيد من ابتزاز التجار والباعة المتجولين(aawsat.com)

[14] عميد بالحرس يكشف لماذا اختار الحوثيون 21 سبتمبر موعدا لاقتحام صنعاء؟ | الرأي برس(alraipress.com)

عن باقي فئات المجتمع بالأفضلية. كما عاد تحقير المهن الأخرى للمواطنين، واستغلال ذوي البشرة السوداء كدروع بشرية في الحرب. على سبيل المثال: في يوليو 2020، قامت الجماعة الحوثية بدفن نحو 715 جثة زعمت أنّها مجهولة الهوية، غير أن مصادر حقوقية أكدت لاحقًا أنها جثث تعود ليمنيين من أبناء الفئة المهمشة واللاجئين الأفارقة، كانت الجماعة قد زجّت بهم في عدد من جبهات القتال[15]. فضلاً عن ذلك، أُلغيت كثير من الحقوق السياسية للمواطنين اليمنيين منذ الانقلاب الحوثي في 2014، وأصبح المواطن لا يستطيع الوصول إلى بعض المناصب العليا لكونها محصورة في عرق معين.

في يونيو 2020، أصدر الحوثيون لائحة تنفيذية لقانون الزكاة، أو ما يُسمى بـ "قانون الخُمس"، وصفها البعض بالصورة المصغّرة لنهج العنصرية، كونها سنّت قانوناً يشرعن للعائلات الحوثية والسلالة الهاشمية الحصول على نسبة الخُمس من كل ما يحوزه اليمنيون من أموال وأملاك وحقوق. إذ يعدّ قانون الخمس أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي الشيعي، الذي يفرض دفع ضريبة مقدارها 20% على بعض الموارد، لكافة أتباع المذهب. ويتم تحصيل فريضة الخمس من غنائم الحرب، المعادن، الكنوز، الغوص (الأسماك)، الأرض، أرباح المكاسب كأرباح التجارة، والراتب الذي يستلمه الموظف أو العامل وما شابهه[16]. ووصفت الحكومة المعترف بها دوليا هذا القانون، بأنّه، "قائم على التمييز السلالي والعنصري، ولا يكشف فقط عمق إيغال هذه الجماعة في تمزيق نسيج المجتمع ورفضها لقيم المواطنة المتساوية، بل يوضح أيضاً مدى استخفافها بالشعب وبالعالم وبكل فرص ودعوات السلام".[17]

علاوة على ذلك، وفي سنوات الانقلاب الأولى، عيّن الحوثيون ما يسمى بـ "المشرف الحوثي" في كل المؤسسات العامة، وهو يعد بمثابة الحاكم الفعلي في كل مؤسسة حكومية أو خاصة بصلاحيات تتجاوز الوزير والرئيس أحياناً. وقد تولى مناصب المشرفين شخصيات هاشمية وعقائدية معظمهم ينتمون إلى محافظة صعدة، ووصل بالبعض منهم إلى ارتكاب جرائم بحق المواطنين تشبه جرائم التنظيمات "الإرهابية".[18]كما أن الجرائم التي يرتكبها المشرفون الحوثيون، انتهكت حقوق مئات النساء في مناطق سيطرتهم، وحالة عارضة الأزياء اليمنية "انتصار الحمادي" ليست هي الوحيدة فحسب.

تذكر "نورا الجروي، وهي رئيسة تحالف نساء من أجل السلام[19]، بأن العدد الفعلي للنساء المعتقلات في سجون الحوثيين يصل إلى نحو (2000) امرأة في الوقت الراهن. وفي سياق التعامل مع النساء على أساس عنصري، تقول بأنّه "تم تغيير مديرات المدارس والوكيلات في مناطق سيطرة الحوثيين إلى نساء ينتمين إلى الأسر الهاشمية بنسبة 90%". "حتى في مسألة إطلاق سراح النساء المعتقلات، يتم فقط إطلاق سراح من ينتمين للأسر الهاشمية، ويتم الإبقاء على ما دونهن ممن ينتمين إلى قبائل يمنية". وفي الشأن المتعلق بانتهاك الأعراض، تقول "الجروي"، بأنّ "الجماعة الحوثية لا تستهدف أعراض الهاشميات، بل تستهدف أعراض النساء من القبائل الأخرى، ويتم تشويه سمعتهن بالإضافة لتعرضّهن لفحص البكارة وما إلى ذلك من انتهاكات بشعة تُمارس ضد النساء والفتيات في مناطق سيطرة الحوثيين."

[15] الحوثيون يمعنون في اضطهاد «المهمشين(aawsat.com) »

[16] 20%"من ثروة اليمن لبني هاشم ..."ما هو قانون الخمس الذي أقره الحوثيون؟ - رصيف22(raseef22.net)

[17] تغريدة من رئيس الحكومة الشرعية "معين عبدالملك"، منشورة بتاريخ 8 يونيو 2020، https://twitter.com/DrMaeenSaeed/status/1270060958996746250?s=20

[18] جريمة مشرف حوثي يجتز رأس مُسن يمني داخل مسجد بذمار(alarabiya.net)

[19] لقاء أجرته الكاتبة مع "نورا الجروي" رئيسة تحالف نساء من اجل السلام، بتاريخ 27 يونيو 2023.

وفضلاً عن الانتهاك المنهجي لحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك حقهن في حرية التعبير، والصحة، والعمل، تفشى التمييز ضدهن في مسألة تقييد الحريات في الحركة والتنقل، وبالذات السنتين الأخيرة، من خلال فرض وجود "المحرم" في كل تنقلاتهن[20]. وبات الحوثيون يتعاملون مع المرأة كشخص ناقص الأهلية، كما أن شرط كهذا أصبح يشكّل تمييزاً قائماً على النوع الاجتماعي.

علاوةً على ذلك، فقد تجسّدت أوجه العنصرية بالمثل، في التفجير المنهجي لمنازل المعارضين للجماعة الحوثية، لا سيّما في السنوات الأولى من الحرب، غير أن النسبة انخفضت بسبب تأثير منظمات حقوق الإنسان والهيئات المدنية المحلية، التي وثّقت مئات المنازل التي تخلصت منها الجماعة، على سبيل المثال: فجّر الحوثيون أكثر من 810 منزل في 17 محافظة يمنية بين الأعوام 2014 و2020.[21] لم تكن عمليات تفجير المنازل نتيجة لمعارك مباشرة، بل تمّت في سياق حملات متعمّدة عبر تفخيخها بالديناميت ونسفها. فإلى جانب إرعاب الخصوم السياسيين للجماعة الحوثية، وإرسال رسائل لكل من يخالف أفكارها أو توجهاتها، فإنّ مسألة التفجير ارتبطت برؤية تاريخية سائدة، تعبّر عن قطع دابر العودة للمنزل أو المكان الذي نشأت فيه الأسرة المعارضة، وهو أمر لطالما طُبق كثيراً إبان فترة حكم الأئمة في اليمن لعقود من الزمن لكل من يعارض فكرة حصر الحكم في سلالة الهاشميين. وبحسب الباحث التاريخي "بلال الطيب"[22]، فإن الإمام بن عبدالله بن الحمزة (1166-1217) وعلى مدى عامين، لاحق فرقة تسمى "المُطرَّفية"، وارتكب جرائمه المروعة في حقهم، وقتل عشرات الآلاف منهم، وسبى نساءهم، واستعبد أطفالهم، وهدم دورهم، ومساجدهم، وأخرب مزارعهم وصادر أملاكهم. رغم أن المطرفية أول من بايعه كإمام وتعد فرقة من فرق الزيدية مثلها مثل الهادوية التي ينتمي إليها، إلا أنه قرر إبادتهم بسبب اختلافهم معه فيما يتعلق بالمشروعية الدينية للولاية في البطنين التي تعتبرها الهادوية شرطًا من شروط الإسلام.

من المعروف عن الحوثية أنها كحركة تمجّد الفكر الهادوي؛ وتحاول إعادة إنتاجه وتكريسه عبر سلسلة من الممارسات العنصرية حتى على القتلى الذين يحاربون في صفوفها، فهي تمجد قتلاها من النسب الهاشمي دوناً عن غيرهم في المناسبات الرسمية والمعارض التي يقيمونها من وقت لآخر. إذ أبدى كثير من ذوي القتلى ممن لا ينتمون عرقياً للجماعة امتعاضهم، بأنّ هناك "عملية انتقاء وتمييز عنصري وطبقي واضح، سواء في الجبهات أو أثناء عمليات التشييع والدفن، أو من خلال منح الامتيازات المالية والغذائية، أو لحظة إقامة معارض لصور القتلى[23]." هذا الأمر ينطبق بالمثل في التعامل مع الأسرى، فمن ينتمون من الأسرى للعائلات الهاشمية تمنحهم الحوثية أولوية في عمليات التبادل، غير أن الأسرى الآخرين لا يتم إعطاؤهم اهتماما ولا يُشملون في الصفقات إلا إن كانت قائمة التبادل طويلة، وسبق أن صرح المتحدث باسم الوفد الحكومي المفاوض لتبادل الأسرى[24]، أن الحوثيين ينكرون الكثير من أسراهم، ويرجع ذلك إلى عدم الاكتراث بمصيرهم.

[20] اليمن: الحوثيون "يخنقون "النساء باشتراط وجود المحرم - منظمة العفو الدولية(amnesty.org)

[21] هيئة حقوقية: الحوثي فجر 810 منازل في 17 محافظة يمنية(alarabiya.net)

[22] قراءة في كتاب "المتاهة "للباحث التاريخي بلال الطيب - يمن ديلي نيوز(ydn.news)

[23] الحوثيون يحوّلون أكبر ميادين صنعاء معرضاً لصور قتلاهم(aawsat.com)

[24] المتحدث باسم مفاوضي الحكومة اليمنية: الحوثيون ينكرون كثيرا من أسراهم والاتفاق شمل تبادل الجثث أيضا(france24.com)

كما أن المنظمات المحلية العاملة في النطاق الجغرافي لسيطرة الجماعة، التي يديرها أشخاص محسوبون على الأسر الهاشمية، لا تتعرض للإغلاق أو المسائلة طالما تخدم بقاء الفكرة الحوثية، أو تخفي انتهاكاتها في الملف الإنساني أو تخفف من خطورتها. كما أنّه لا يتم إيقاف المنظمات المحلية الأخرى؛ إلاّ بعد التأكد من ولاء المؤسسين عن طريق توصية من قيادات في الجماعة، وفقاً لمصادر محلية مطلعة.

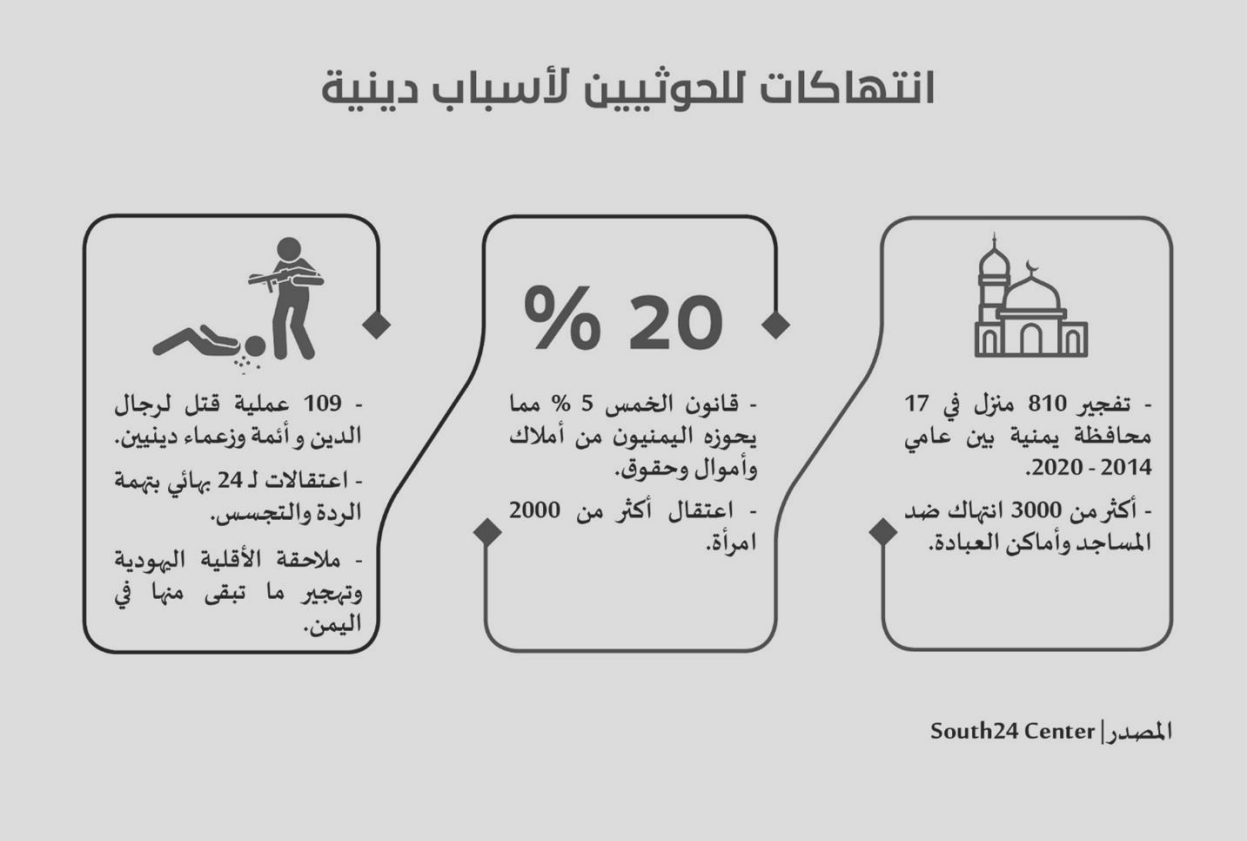

ممارسة القمع على الأقليات

منذ أن سيطرت الجماعة الحوثية على صنعاء في 2014، مثّلت ممارساتها خطراً على حرية الدين والمعتقد، ومارست سياسات تمييزية وعنصرية عنيفة على الأقليات الدينية والإثنية في اليمن، وهذا الأمر لم يكن حصراً على فترة سيطرتها فقط، بل كان ممتداً لأكثر من 15 عاماً عندما بدأت الجماعة المتطرّفة بملاحقة الأقلية اليهودية في محافظة صعدة، معقل الميليشيات، وطردها من المحافظة والاستيلاء على ممتلكاتها، على الرغم من أن هذه الأقلية لم تكن توجد سوى في قرية صغيرة وبأعداد

محدودة.[25] ذات الأمر، انطبق على بقية الأقليات الأخرى مثل البهائية والإسماعيلية واللاجئين والمهمشين من دول القرن الإفريقي في مناطق مختلفة من شمال اليمن.

في 5 ديسمبر من العام الفائت، صنّفت الخارجية الأميركية، الحوثيين من الجماعات التي تنتهك وبشكل خاص الحقوق الدينية، إلى جانب عدد من المنظمات في المنطقة العربية وقارة أفريقيا، مثل جبهة النصرة، وجماعة «بوكو حرام»، وتنظيم «داعش».[26] وأشار التقرير، أن الحوثيين ارتكبوا منذ عام 2015 أكثر من 3000 انتهاك ضد المساجد وأماكن العبادة وتورطوا في 109 عملية قتل لرجال دين وأئمة وزعماء دينيين، كما أن حوادث القمع الديني في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون زادت بنسبة 52% من 2020 إلى 2021. ووفقاً لنفس التقرير، "جنّد الحوثيون الأطفال دون سن العاشرة للمشاركة في التوجهات الدينية التي تهدف إلى غرس أفكار المليشيات ودفعهم للقتال".

إذا ما عدنا إلى الدستور اليمني[27]، تؤكد الدولة التي نشأت بعد الوحدة بين دولتي اليمن الجنوبي واليمن الشمالي، أن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل التشريعات، لكنّها تشدد كذلك أنها تعمل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. غير أنّه أضيف قانون خاص بعقوبة المرتد بعد عام 1994، لأجل إرضاء بعض الأطراف الإسلامية في إطار تسوية سياسية بينها وبين نظام صالح، فيما لم تكن هذه العقوبة موجودة سابقاً.[28] وهو ما يظهر أنّه امتداداً لنهج الفكر المتطرّف لدى الجماعات الدينية التي شاركت في اجتياح اليمن الجنوبي، على الرغم من أنّ العاصمة عدن بالذات؛ كانت حاضنة للعديد من معتنقي الديانات والطوائف المختلفة، وكان يوجد فيها صروح دينية وتاريخية عدة كالمساجد والكنائس والمعابد اليهودية والهندوسية، وبعد حرب 1994 تم هدم الكثير منها.

أواخر مايو من العام 2023، هاجم مسلحو الجماعة الحوثية بشكل عنيف الاجتماع السنوي السلمي للبهائيين في صنعاء لتشكيل هيئات ترعى الاحتياجات الروحانية والمادية لمجتمعاتهم، وذلك في منزل أحد البهائيين، واعتقلوا أكثر من 17 من المشاركين بينهم ٥ نساء. كما داهمت الجماعة الحوثية منازل أخرى وصادرت ممتلكاتهم ووثائقهم. وفي الوقت نفسه، يتم محاكمة أكثر من 24 شخصاً من أتباع الديانة البهائية التي دخلت اليمن في بداية الأربعينات من القرن الماضي. تشرح عن الحادثة، الناشطة الحقوقية اليمنية البهائية، لمركز سوث24 للدراسات، "روحية ثابت"[29]، وهي إحدى المعتقلات سابقاً في سجن الأمن القومي التابع للجماعة الحوثية، ومن المبعدين قسراً من اليمن هي وعائلتها، "أن هذه الهجمات المستمرة؛ مجرد تجسيد لنهج الاضطهاد المنهجي الذي يتّبعه الحوثيون ضد البهائيين منذ عام 2014 حتى اليوم".

تدّعي السيدة ثابت، إنّ استهداف الحوثيين المستمر والواضح للمواطنين البهائيين ومحاولاتهم المستميتة لطمس هويتهم الثقافية والاجتماعية، هو جزء من مسعاهم لإزالة البهائيين اليمنيين من صميم المجتمع اليمني الحاضن تاريخياً وثقافياً للتنوع، على الرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة، إلا أنه يقدر أن هناك الآن بضعة آلاف من البهائيين اليمنيين". وعن معاناة

[25] الحوثيون يكسرون الأرقام القياسية في الانتهاكات ضد الأقليات(aawsat.com)

[26] Yemen - United States Department of State

[27] دستور الجمهورية اليمنية(yemen-nic.info)

[28] بهائيو اليمن.. أقلية دينية "تنشد السلام "يُلاحقها الحوثيون | ثقافة ومجتمع| قضايا مجتمعية من عمق ألمانيا والعالم العربي21.01.2018 | DW |

[29] لقاء أجرته الكاتبة مع الناشطة الحقوقية البهائية "روحية ثابت"، بتاريخ 30 مايو 2023.

البهائيين من أفراد وعائلات، تقول: "إننا نشهد بحزن عميق وقلق شديد تصاعد حالات مصادرة أموالهم بطرق غير قانونية ومخالفة للعدالة، كما أنّه يتم تعطيل حقوقهم والتضييق على مصادر رزقهم. فضلاً عن إغلاق المؤسسات الاجتماعية التنموية المرخصة التي تخدم المجتمع وتعرض ممتلكاتها للنهب، بالإضافة لتعرض البهائيين والأشخاص الذين يتعاملون معهم للمضايقات المالية وتجميد التعاملات المصرفية، وقد أصبحت الاعتقالات والاستجوابات والتعذيب حقيقة قاتمة لهم."

لذا تعتبر "ثابت" أن ما يفعله الحوثيون انتهاك فاضح لحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والحرية، وفي الاتجاه المعاكس لمساعي المنطقة العربية من تحقيق السلام والتعايش السلمي بين أبناء شعوبها والطوائف المختلفة ". "لا يمكننا أن نظل صامتين في وجه مثل هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، واضطهاد المواطنين البهائيين وسلبهم حقوقهم الإنسانية الأساسية في اليمن، فهي وصمة عار على ضميرنا الإنساني الجماعي، ومن واجبنا الأخلاقي من أجل تحسين مستوى حقوق الإنسان لجميع اليمنيين، علينا كأفراد وجماعات ومنظمات حقوقية وصحفيين وإعلاميين والمجتمع الدولي، أن نقف بقوة وثبات إلى جانب البهائيين لمواجهة الظلم والاضطهاد الذي يتعرضون له بلا رحمة على يد الحوثيين، كما يجب أن نتحد للقضاء على الجرائم ضد الإنسانية واحترام الحقوق المتأصلة لجميع المواطنين اليمنيين، لأنّ عدم التصرف نحو هذه القضايا سيكون خيانة لإنسانيتنا المشتركة".

أما رئيس مركز إنصاف للدفاع عن الحريات والأقليات، إيمان حُميد[30]، فترى أنّ "الانتهاكات والاضطهادات التي طالت الأقليات تمارسها جماعات ومليشيات متعددة الأيديولوجيات والولاءات، لا تقبل بوجود من هم مختلفون عنها عقائدياً. فمنذ أن سيطر الحوثيون في 2014 على صنعاء، تفاقمت عمليات الانتهاكات على الأقليات أولاً كحالات فردية؛ ثم كعمليات ممنهجة تستهدف كافة أبناء الطائفة البهائية، والتي بدأت بعمليات واسعة من الاعتقالات ومحاكم التفتيش ثم إصدار قائمة أسموها بالقائمة السوداء لعدد (24) بهائي بتهمة الردة والتجسس والتخابر مع إسرائيل عبر بيت (العدل الأعظم)، وكان من ضمنهم البهائي البارز، حامد حيدرة، الذي حُكم عليه بالإعدام في 2018 من قبل محكمة حوثية."

استمرت حملات المناصرة والإدانة من قبل المنظمات الدولية والناشطين الحقوقيين، وأدت إلى ظهور رئيس المجلس السياسي الحوثي "مهدي المشاط"، بإصدار عفو، ولكنه مشروط بتهجير البهائيين إلى خارج اليمن وفقاً لـ "حُميد"، وفعلاً تم تهجير سبعة من البهائيين على طائرة تابعة للأمم المتحدة. وتقول: "لم يكتفِ الحوثيون بتهجير الأقلية البهائية، بل قاموا بتهجير ما تبقى من يهود في اليمن، وكأنهم مصرون بأن تبقى المناطق اليمنية تحت سيطرتهم كلون واحد فقط، هو اللون الحوثي". وترى حُميد أنه "مهما كان الاختلاف بالرأي أو اللون أو العقيدة، فإنّ أول بوادر السلام تبدأ بمنح الحقوق للأقليات التي تم اضطهادها".

[30] لقاء أجرته الكاتبة مع "إيمان حميد"، رئيس مركز إنصاف للدفاع عن الحريات والأقليات، بتاريخ 25 يونيو 2023.

هل تذهب الحكومة لسلام منقوص المواطنة؟

إذا ما أردنا الحديث عن المواطنة ابتداءً، يمكن القول ببساطة أنّها علاقة حقوقية بين أعضاء المجتمع فيما بينهم من جهة، وبين السلطة من جهة أخرى. فوفقاً لدستور الجمهورية اليمنية، وفي المادتين (41-42) من باب حقوق وواجبات المواطنين الأساسية، فإن: "المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون"[31].

ففي حين ترتقي الدول وتتقدم بناءً على تفعيل مبدأ المواطنة المتساوية لديها على أرض الواقع، من حيث العلاقات المتساوية في الحقوق والواجبات بلا تفرقة أو تمييز يرجع إلى أصولهم أو أديانهم أو مذاهبهم، ينحدر الوضع في اليمن إلى أدنى مستوياته، وبالذات إن خصصنا في الأمر؛ مسألة التمايز العرقي والطبقي الذي تقوم أفكار الجماعة الحوثية على أساسه. ومع ذلك، فإن أحد الجوانب المثيرة للاهتمام، أن المجتمع الدولي يتعامل مع الحوثيين بالتغاضي عمّا يحملونه من أفكار "عنصرية وتمييزية"، رغم القوانين الدولية التي تحظر ذلك، ورغم انتهاكات الجماعة الكبيرة ضد الشعب في اليمن وفقاً للمبدأ القائم على هذه الأفكار.

مسألة التغاضي هذه، لا تنطبق على المجتمع الدولي أو المبعوث الأممي الخاص باليمن فحسب، بل أيضاً على الحكومة اليمنية التي يبدو أنها باتت تقبل التعامل مع الحوثيين كأمر واقع على هذا الأساس، رغم سياسات الجماعة التمييزية ضد المواطنين، إذن بات "موقف الحكومة اليمنية تجاه الحوثيين، يشبه إلى حدٍ ما موقف أمريكا الرافض لفكرة القاعدة وطالبان في أفغانستان، من خلال محاربتها وخسارة مليارات الدولارات في حروبهم ضدها، ثم بعد ذلك يرتضونها كأمر واقع ويتصالحون مع فكرة وجودها في أفغانستان". وفقا للباحث اليمني عبد الستار الشميري. "الحكومة اليمنية عاجزة عن أن تفرض شروط الدولة المدنية وشروط المواطنة المتساوية وشروط الدستور، لأن وضعها العسكري الآن ليس قوياً، ولا تملك جيشاً تستطيع من خلاله أن تحمي الدستور وهذه الأفكار، ولذلك لا غرابة أن تذهب إلى أي اتفاق سلام منقوص يجعل للفكرة الحوثية وجوداً عسكرياً على الأرض ووجوداً فكرياً تنشره تباعاً."

في ديسمبر 2021، وخلال مشاركته بمنتدى روما لحوارات المتوسط في دورته السابعة في الجلسة الخاصة حول مستقبل اليمن، أكد وزير الخارجية اليمني "أحمد بن مبارك"، أنّه يجب على مليشيا الحوثي التخلي عن الحق الإلهي بالحكم والالتزام بالمواطنة المتساوية كبند دستوري وشرط أساسي للسلام الدائم.[32] مثل هذه التصريحات تبدو قوية وحاسمة، غير أن تعاطي الحكومة المستمر مع أي اشتراطات حوثية يوحي بأنّها ستذهب إلى سلام بدون شروط متعلقة بهذا الجانب، لا سيما إذا مورس عليها ضغط إقليمي، وهو ما يحدث بشكل مستمر.

[31] دستور الجمهورية اليمنية(yemen-nic.info)

[32] اخبار العرب .. الحكومة: التزام الحوثيين بالمواطنة المتساوية شرط أساسي لإنهاء الحرب في اليمن(pressn.net)

يعتقد كذلك الباحث السياسي، صالح الدويل، أنَّ "الحكومة اليمنية كشفت عن عجز استراتيجي" في التعامل مع هذا التحدي. إذ أنّ " تأثير المكوّن الشمالي في الشرعية ضعيف سياسياً وعسكرياً، ومصدر ضعفه؛ أن مناطق شمال الشمال، تؤسس وعيها السياسي والعقدي بناءً على أنّ الحكم لـ "البطنين" من آل البيت، وأنّ ذلك من الدين. ويرجّح أيضاً؛ بأنّ الحكومة قد تقبل ما يعرضه الحوثيون من اشتراطات، لأنّ أغلب النخب – كما يقول - يُهيمن عليها "زيديون عصبويون"، وخلافهم مع الحوثي على الحكم، وليس على أساسيات وفروع المذهب."

في هذه السياقات، من المهم القول، أن وجود الحركات الدينية المتطرّفة في اليمن، يخدم وجود الجماعة الحوثية، وقد ثبت ذلك في مراحل عديدة من الصراع. فالتيارات اليمنية الأخرى من ليبرالية أو يسارية؛ ترفض فكرة تيارات الإسلام السياسي. لذا، فالحوثيون يرون أن أي طرف مناوئ لوجود تيارات الإسلام السياسي هو مناوئ لهم، وبتماهيه وتعاونه مع باقي التيارات الإسلامية سيقوّي من نفوذه ونفوذهم. لذلك فالجماعات الإسلامية بكل أيديولوجياتها المختلفة هي متحالفة ومتصارعة في نفس الوقت، متى ما كانت الحاجة لحماية نفسها ستتحالف مع بعضها البعض ضد الآخرين، ومتى ما انتهى دور الآخرين ستعود للصراع الداخلي بين مكوّناتها.

وبناء على ذلك، من المهم أن تضع الحكومة المعترف بها دولياً شروطاً وضمانات قبل الشروع في أي عملية سلام مع الحوثيين، ترتبط بأهمية التشديد على مسألة "المواطنة المتساوية" وضمانات "الحقوق السياسية"، واستبعاد أي بنود تتعارض مع ذلك. يتحدث الباحث "عادل الأحمدي"، مرة أخرى في هذا الصدد، بأنّ "العبرة تكون في المحتوى وليس في الشكل، والحلول السياسية عادة ما تتطلب أكبر قدر من المرونة، ولكن بما يضمن الحد الأدنى من الأهداف المرجوة باتفاق السلام، أما كيف يتم ذلك، الإجابة ستكون بالاتفاق مضامينه وسياقه، وبكل تأكيد العقبات والتحديات هي الأكثر بروزاً، لكن مع ذلك أي سلام يحقق للناس الحد الأدنى من الحقوق ويعيد النازحين إلى مدنهم ويشمل ضمانات واضحة وقابلة للتنفيذ، كل ذلك هو ما يريده كل يمني باستثناء أولئك الذين يرون بقاءهم بالحرب."

قد يؤسس دخول الحكومة المعترف بها دولياً في سلام مع الحوثيين بهذه الهيئة، أن يتعرض من كانوا يعارضون الحركة الحوثية بسبب تمييزها العنصري والطبقي، إلى عمليات انتقامية بعد التسوية، لا سيما إذا لم يتم حسم هذه الملفات الحساسة مسبقاً ضمن اشتراطات حكومية وربما دولية واضحة. خاصة وأنه على مر التاريخ اليمني المعاصر لم يتم الكشف عن أي عملية اغتيال سياسي أو انتقام، ولم يَثبُت أن بتّ القضاء في أي عملية أو أصدر مجرد إدانة أو كشف عن منفذين للجرائم السياسية. والأمر بالمناسبة لا يقتصر على جانب الحوثيين فقط، فنتيجة التعبئة والشحن ضد كل ما هو هاشمي في اليمن، من قبل بعض الحركات الشبابية التي نشأت كرد فعل على انقلاب الحوثيين، مثل "حركة الأقيال" (وهي ليست حركة مؤسسية ولا يُعرف لها قيادة ويقتصر نشاطها والترويج لها عبر عدد من نشطاء التواصل الاجتماعي)، قد يتعرّض الحوثيين ومن يوالونهم من الأسر الهاشمية بالمثل لانتقامات مماثلة، وهذا الأمر على الجانبين له تداعيات سياسية واجتماعية خطيرة.

يقيناً، تعلم الجماعة الحوثية جيداً نقاط الضعف لدى الحكومة الشرعية، وكيفية استغلالها لهذه النقاط، ومدى تأثيرها على الإقليم وبالذات السعودية التي باتت تتماهى مع اشتراطات الجماعة بصورة واضحة، وتفسح لها المجال لطرح المزيد. لذا ليس مفاجئاً، وبعد أي اتفاق للتسوية السياسية في اليمن، أن لا يشكّل دخول الحوثيين لانتخابات رئاسية مع الأطراف السياسية

الأخرى معضلة، غير أنّ السؤال الملّح، كيف سيكون شكل هذه الانتخابات؟ إذ على الأرجح، أنّه سيتم ترشيح رئيس من طرف الحوثيين للدخول في عملية تنافسية مع الأطراف المناهضة، لكنّه سيظل في مرتبة أدنى من السلطة والصلاحيات التي ترى الجماعة أنها تستمد من شخص عبدالملك الحوثي كـ "سيد"، وليس من الانتخابات أو الدستور، وهو ذات النموذج المعمول به راهناً من قبل رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، "مهدي المشاط".

في هذه الحالة، ستأخذ الانتخابات هيئة النموذج الإيراني، فهناك مرجعية (الخُميني) الدينية في إيران، وهناك مرجعية (السيد) الدينية في اليمن. ومهما كانت نتيجة الانتخابات سواء لصالح الحوثيين أو أحد أطراف الشرعية، سيستمر الحوثيون بتمسكهم بضرورة تقديس (السيد) كمرجعية دينية تمنح الصلاحيات السياسية، وقبول الشرعية ببقاء الوضع كما هو بهيئته الحالية، يعني الإقرار بولاية السيد على الجميع. إذن، لماذا تتنافس الأطراف سياسياً وتدخل في عملية انتخابية، من الممكن أن تؤدي في نهاية المطاف لسحب الولاية من مؤسسة إلى فرد؟ هذا الأمر بحد ذاته قد ينتج وتائر جديدة من العنف ويرفع الصراع لمستويات أكثر خطورة.

من أجل تحقيق السلام

ليست ثمّة مبالغة في القول، أنّ "الانقلاب" الحوثي على الدولة ليس هو المعضلة الرئيسية في اليمن، بقدر ما هو متمثّل ببقاء الفكرة الحوثية ذاتها المرتبطة بالحق الإلهي في الحكم، فهناك كثير من الانقلابات التي حدثت على مر التاريخ المعاصر، وعبرها تعزّزت أفكار واندثرت أيديولوجيات والعكس، بيد أن المسألة الخلافية في اليمن شديدة التعقيد، وبالذات عندما تتعلق بتعصّب الجماعة الحوثية لعرقها، ووضعها هالة القُدسية عليه، مما يخوّلهم ذلك التحكم في كل شيء بناءًا على فكرة الحق الإلهي في الولاية والسلطة، ويتم بناء كثير من الحواجز بينهم وبين باقي أفراد الشعب. هذا الأمر لا يتعلق بتعصّب الجماعة ذاتها وحسب، بل هو مرتبط أيضاً بوجود نسبة ليست بالطفيفة في اليمن؛ تخدم فكرة "تقديس العرق الهاشمي" وإن لم تكن تنتمي إليه، لكنّها نشأت على القبول بتقديس الفكرتين معاً "التمايز العرقي"، و"السلالية". وهذه معضلة رئيسية أخرى لن تُعالج إلا بقوانين دستورية ملزمة للمواطنين بجميع اختلافاتهم، يسود فيها مفاهيم الديمقراطية والانتخابات العامة والإرادة الشعبية كمحددات للوصول الى مؤسسة الحكم، وليس بناءًا على ادعاءات بحقوق إلهية.

من المهم أن تناقش الأطراف الدولية والمحلية الداعمة لجهود السلام في اليمن، مسألة "استدامة السلام"، بضمانات تحقق المواطنة المتساوية، لأنّ النقاش حول سلام فضفاض وربما مؤقت، والاستمرار في التغاضي عن أسس خلافية راسخة في المسألة اليمنية، سيعرّض عملية السلام للانهيار. لا سيّما وأن الحوثيين يشترطون تأجيل الترتيبات العسكرية بعد الترتيبات السياسية، مما يُنذر بأن لدى الجماعة نوايا مسبقة حال فشل العملية السياسية. لذا، فإن ذهاب الحكومة المعترف بها دوليا إلى السلام باشتراطات أساسية تضمن حقوق المواطنين السياسية بالتساوي، ومشاركتهم في العملية السياسية في مختلف المراحل المقبلة، بعيداً عن أفكار "التمايز العرقي"، أو حق "الاصطفاء الإلهي في الحكم"، سيؤدي بالمحصّلة لضمان حل معضلة السلام برمّتها في اليمن.

توصيات

لذا، ومن أجل تحقيق سلام بصورة مستدامة، وبالذات في الجزء المتعلّق بالمواطنة المتساوية، تقترح الورقة عدداً من التوصيات:

- أهمية إصدار الحوثيين وثيقة إقرار بعدم اعترافهم بالولاية في البطنين كشرط للحكم، وكمقدمة لدخولهم في عملية سلام تضمن حقوق سياسية متساوية لجميع المواطنين.
- من الضروري أن تشمل مخرجات أي عملية سلام الاتفاق على إضافة نصوص دستورية تُجرّم الادعاء بامتيازات سياسية على أساس العرق. كما أنّه من المهم أن ينص الاتفاق السياسي على تحقيق شرط "المواطنة المتساوية"، بتوقيع من جميع أطراف الصراع، وفي مقدمتهم الحوثيين.
- إن خروج زعيم الجماعة الحوثية "عبدالملك الحوثي"، من اليمن، شرط يجب أن تضعه الحكومة الشرعية، لا سيّما بوجود أتباع يعتقدون بأحقيته الإلهية في الحكم، خاصة وأن هناك أجيال منذ 2004 نشأت على هذه القدسية، وبقاء ما يعتبرونه حاكماً ومرجعية دينية في البلاد أضفي عليها طابع القداسة، قد يشكل ذلك خطورة على مسألة السلام في اليمن.
- من الضروري وضع قوانين صارمة تمنع وتحول دون الانتقام على أساس العرق، مع عدم الإخلال بمبدأ العدالة الانتقالية. فهناك تراكمات أرستها سياسة الحوثيين وتضرر منها كثير من المواطنين على الأرض، مما ولّد نوعاً من الاحتقان لدى قطاع واسع منهم ضد نَسَب معين، والعكس أيضا. لذا من المهم تجريم المنتهكين والمحاسبة عبر القضاء ومؤسسات خاصة بالعدالة الانتقالية.
- يتعين تنقيح المناهج التعليمية في مناطق سيطرة الحوثيين، التي حاولت ترسيخ فكرة التمايز العرقي على عدد كبير من النشئ في المدارس والمعاهد العلمية والمراكز الصيفية.
- إن السياسية التمييزية التي قامت عليها الفكرة الحوثية، وارتكبت جرائم وانتهاكات من أجل فرضها، تستوجب مساءلة وعقوبة دولية، لأنّها تسببت بخرق للقانون والمواثيق الدولية.
- من المهم أن توضع قوانين تشترط عودة الأقليات الذين تم تهجيرهم من قبل الحوثيين، وتمنع الإضرار بهم، وتضمن كافة حقوقهم من التمتّع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم أو إقامة شعائرهم الدينية، وكذلك تعويضهم جراء ما لحق بهم من أضرار معنوية وعينية وتحقيق مبدأ العدالة الانتقالية.
- ضرورة شمول الاتفاق السياسي لحقوق وحريات النساء، وضمان عدم تعرضهن لأي تمييز قائم على النوع الاجتماعي تحت مبررات دينية وطائفية، ومنحهن حق المشاركة السياسية من مختلف أطراف الصراع في اليمن.
- ضرورة دعم وتشجيع المبادرات المحلية القائمة على تعزيز قيم التسامح وقبول الآخر والتعايش واللاعنف، لضمان دمج من تعرضوا لتمييز على أساس الدين أو العرق مع أفراد المجتمع من جديد.

يتقدّم مركز سوث24 للأخبار والدراسات بالشكر والامتنان لكل من شارك في دعم الورقة برأيه، كما لا يتحمّل المشاركون المسؤولية عن الآراء الواردة في سياق الورقة، جميع الآراء تعبّر عن رأي المؤلفة.

مأزق السلام في اليمن:

الادعاء الحوثي بـ«الاصطفاء الإلهي» في الحكم

| فريدة أحمد
المدير التنفيذي لمركز سوث24 للأخبار والدراسات

جميع الحقوق محفوظة © 2023
مركز سوث24 للأخبار والدراسات
SOUTH24.NET

SOUTH 24